

المشهد السياسي

14 آذار في البريستول 1757 وإلا..



حوار بين السنيرة وأوغاسيان في البريستول أمس (مروان بوحيدير)

اختارت قوى المعارضة أمس تأجيل مشروعها لإسقاط الحكومة، محددة مهلة زمنية لإطلاق هذه «الموجة»، فبدت كأنها تبحث عن الوقت بدل أن تحشر خصمها. الاجتماع الذي عقدته في فندق البريستول بدا باهتاً بغياب رأسي 14 آذار. أمام ذلك، قرر المجتمعون اللجوء إلى «الضغوط الخارجية»، من باب طرق أبواب العواصم لا النطق باسمها

نادر فوز

طوال الأيام الثلاثة الماضية «ضجّت دنيا» قوى 14 آذار بإعلانها عقد مؤتمر «المحكمة طريقنا إلى الخلاص» لإطلاق مشروعها السياسي للمرحلة المقبلة. اجتمعت قيادات وشخصيات هذه القوى طويلاً في فندق البريستول، وأنتجت نداءً يعلن قدوم «زمن الحقيقة والعدالة»، فحدّدت للرئيس نجيب ميقاتي مهلة زمنية أقصاها الجلسة الأولى لمناقشة البيان الوزاري في مجلس النواب. اكتفت قوى 14 آذار أمس بالتهديد بأنها ستأخذ موقعا معادياً للحكومة في حال عدم إعلان ميقاتي التزامه بالقرار 1757، وإلا «فليرحل هو وحكومته غير مأسوف عليهما».

وبغياب الرئيس سعد الحريري ورئيس الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية سمير جعجع، بدت قوى 14 آذار باهتة يتحكّم فيها الرئيس فؤاد السنيرة، من دون أن يكون للرئيس أمين الجميل أي سطوة على الجلسة، ولو أنّ نجله النائب سامي الجميل بدا فاعلاً قبل الاجتماع وخلالها، بعد أن قاطع اجتماعات هذه القوى لأكثر من سنتين. بهتان الجلسة جاء في الشكل والمضمون. مشهد الطاولة من دون قطبيها بدا ناقصاً. أما مضمونها، فكان «خبيصة» بحسب أحد المشاركين الذي رأى أنّ «بعض الشباب، وخصوصاً من النواب، حضروا بحثاً

عمن يصفق لهم». لكن، من الذي لم يكن يعلم أنّ هذه القوى ستبني خيار إسقاط الحكومة؟ وما الجديد الذي حملته البريستول؟ الجواب واضح: تلويح هذا الفريق بورقة الضغط الخارجي وتكبير الدولة اللبنانية وفرض الحصار عليها حكومة وشعباً، بلا حرج ومن دون أي اعتبار للسيادة التي سبق أن اتخذها هذا الفريق شعاراً له خلال ثورة الأرز. ويؤكد أحد المشاركين أنّ تضمين البيان هذا البند هو بهدف «جس نبض هذه الدول لا أكثر»، مشيراً في هذا الإطار إلى أنّ قوى 14 آذار ستؤلف وفداً لزيارة سفارات الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، من دون أن تحسم عدد المشاركين في هذا الوفد وأسماءهم. فضلاً عن ذلك، ثمة رسائل وخطوات مبطنّة اختارت الأقلية أن تبقيها بعيدة عن الإعلام، باعتبار أنّ «حركة إسقاط الحكومة ستكون تصاعديّة وتدرجية». وأبرز الرسائل التي لم يشأ هذا الفريق إظهارها علناً هي الآتية: أنّ دم الرئيس رفيق الحريري بين يدي الرئيس ميقاتي. دم باقي شهداء ثورة الأرز بين أيدي من يحمي حزب الله. لا فرق بين الثلاثي ميشال سليمان - نجيب ميقاتي - وليد جنبلاط وباقي الفريق الحاكم. باختصار، اختارت المعارضة المحافظة على أوراقها، أكان لجهة التلويح باللجوء إلى الشارع من باب التعبير

الديمقراطي أم باستخدام لغة الاتهام، كـ«حكومة القتل»، أو «حكومة حماية نفسها والقتلة»، الأمر الذي أثار ضجة بين البريستوليين، ودفع عدداً من المشاركين في المؤتمر إلى الامتناع من المسودة المطروحة، والتشديد على أنها لا تحمل اللغة المناسبة لمواجهة الحكومة، ولا تتضمن خطوات عملية وواضحة يمكن التعويل عليها وإقناع الجمهور بها. شدّ تيار المشاركين لجهة «القصف المباشر دون أي مهلة»، مواجهتها تياراً آخر اقترح إعطاء الرئيس ميقاتي يومين لتغيير موقفه. فماذا ينتظر المعارضون لإطلاق حملتهم على خصومهم؟ لا أحد يعرف، حتى من اجتمعوا في البريستول أمس يجهلون لماذا حصل هذا التأخير. وما يؤكد حالة عدم الرضى أنّ الجزء الأكبر من الاجتماع كُرس لمناقشة أمر واحد: لماذا الانتظار حتى يوم الثلاثاء للمباشرة في مشروع إسقاط الحكومة؟ فالسيد حسن نصر الله كان واضحاً في تأكيد عدم تعاون مع المحكمة. انقضت كثير من الصقور على زملائهم بالكثير من الأسئلة، مطالبين بتغيير لجهة البيان وتضمينه خطوات سياسية واضحة تمثل العمود الفقري لمشروع إسقاط الحكومة، داعين إلى مباشرة هذا المشروع من البريستول وعدم التريث حتى يوم الثلاثاء لإطلاقه. وتشير صورة النقاشات الداخلية، أمس، إلى أنّ عدداً من معدّي مسودة البيان

انقلبوا على أنفسهم، وأولهم النائب الجميل، عضو اللجنة الخماسية التي أعدت المسودة، وإذا به أمس ينتقد النبرة غير العالية وغياب الاقتراحات العملية، ما أعاد الأمور إلى الوراء، وخصوصاً بعد انضمام عدد من الصقور إلى ضفة الجميل الابن، فحاضوا نقاشاً مستفيضاً مع السنيرة ومنسق الأمانة

العامة لقوى 14 آذار، فارس سعيد. وأبرز الوجوه التي تحدثت بهذا النهج، النواب سامي الجميل وهادي حبش وبدر ونوس، والوزير السابق حسن منبينة وعميد الكتلة الوطنية كارلوس إده. سال هؤلاء: كيف يمكن إسقاط الحكومة، وما العمل بعدها؟ مؤكدين أنّ المواجهة «يجب أن تكون للأخر،

هجوم الأقلية «بالمفرد» على حزب الله

جديدة ولغة ديموقراطية، ولن تقبل بأن يتسلّم أحد مصيرنا». خارجياً، برز أمس موقف وزير الخارجية المصري، محمد العربي، الذي شدد على أنه «لا مجال للمفاضلة في لبنان بين العدالة والاستقرار، حيث إن العدالة هي مطلب لكل لبناني وهي الضامن لتحقيق للاستقرار». وأشار العربي إلى أنّ تحقيق العدالة يقتضي استمرار عمل المحكمة وفقاً للأصول القانونية، لافتاً إلى أنّ «التحقيق سيجري مع أفراد متهمين لا مع تنظيمات سياسية أو دينية، انطلاقاً من براءة كل متهم حتى ثبوت الإدانة»، معبراً عن ثقة بلاده بالتزام الأقران اللبنانيين بوحدتهم، وبأن اللبنانيين «لن يسمحوا بأن يكون دم الشهداء مصدراً للفرقة في ما بينهم». بدوره، رأى سفير حقوق الإنسان في وزارة الخارجية الفرنسية، فرانسوا زيموراي، أنّ «رسالة فرنسا واضحة، فهي متشبّثة بمفهوم عدم الإفلات من العقاب. نحن نقارب العدالة الدولية من منظار كونها أهم تقدّم للمجتمع الدولي منذ إعلان حقوق الإنسان، شكل اعتماد المحاكم الدولية بداية لتفاهم دولي حول محاكم الجرائم». ولفت إلى أنّ «الجرائم التي وقعت في لبنان لم تطل شخصيات بذاتها، بل وجهت ضدّ الديموقراطية، لذا نحن متشبّثون بالعدالة الدولية والمحكمة هي أحد وجوهها، وفرنسا تدعمها في مبدئها وتشجعها في عملها وفي حيثياتها ومسارها». ودعا زيموراي الحكومة إلى «دعم هذه المحكمة من دون أحكام مسبقة».

الكتائب، سجعان قزي، أنّ «كل الفرضيات قائمة في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري بما فيها إسرائيل»، وتوجه إلى السيد حسن نصر الله بالقول: «بكفي». داعياً إياه إلى «تسليم المتهمين إلى المحكمة الدولية». ولفت قزي إلى أنه لا «أحد من الأقران الداخليين أو الدوليين يتهم حزب الله كما فعل السيد نصر الله خلال مؤتمره، عندما دافع بقوة عن المتهمين». وشدد قزي على أنّ الحزب أصبح خارجاً عن العدالة الدولية «بعدما كنا نعتبره حزباً خارجاً عن الميثاقية»، مشدداً على أنه «لم يعد هناك إمكان لعقد طاولة الحوار أو تأليف حكومة وحدة وطنية يمثل فيها حزب الله». في المقابل، أكد عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب حسن فضل الله أمس ضرورة اغتنام فرصة وجود هذه الحكومة «لنبدأ العمل بمعزل عن الضجيج والإثارات والمحاولات من هنا وهناك»، مشدداً على أنّ الحكومة ستنتال الثقة، وأنّ «الرد على كل الأثاويل والمواقف والإثارات يكون بالإنتاج والعمل». على سعيد آخر، أكد البطريك بشاره الراعي أمس أنّ «لبنان هو عنصر استقرار»، مشيراً إلى أنّ «لبنان المشقّف بين 8 و14 يستوجب عقداً اجتماعياً انطلاقاً من ميثاقنا الوطني». ورأى الراعي خلال لقائه فاعليات مدينة البترون أنه ليس مقبولاً أن يأخذ أحد قراراً يختزل به الشعب اللبناني بأجمعه، لأن لدينا دستوراً واضحاً يحترم كل فرد في لبنان»، مشدداً على «أننا في حاجة إلى ذهنية جديدة ورؤية

منذ يوم الخميس الماضي يستمرّ السجال الداخلي منحصر في شؤون القرار الاتهامي وشجونه، وأولها موقف الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، من هذا القرار. أكثر المواقف حدة، قبل بيان البريستول أمس، صدر على لسان عضو كتلة المستقبل النائب نهاد المشنوق الذي دعا وزراء حزب الله إلى التنحي عن الحكومة «تحت عنوان الارتباب المشروع». فبرأيه، «لا يستقيم أن يكون أعضاء من حزب الله في الحكومة، وآخرون مشتبه فيهم من نفس الحزب في اغتيال رفيق الحريري ومطلوبين للعدالة الدولية، حتى جلاء الحقيقة». ذهب المشنوق بعيداً في حديّة موقفه أمس، فأشار إلى أنّ حكومة الرئيس نجيب ميقاتي هي «حكومة الخيانة والأكثرية المسروقة»، مضيفاً: «إذا اعترضنا قيل إننا لا نريد الاستقرار. ولكن ما قيمة الاستقرار من دون كرامة وعدالة وحرية ووطنية؟» وحذّر المشنوق من توجيه أي إساءة أو تهمة إلى «الطائفة الإسلامية الشيعية التي هي جزء منا ونحن جزء منها، وهي أشرف وأنبى من أن يطالها أي كلام عن الاغتيال. أما حزب الله، فهو جسم سياسي وأمني، لذا لن تكون هذه الحكومة مؤتمنة على قرار مجلس الأمن الذي يعيننا ويحقق كرامتنا السياسية. فمن واجب وزرائه تعليق مشاركتهم في السلطة التنفيذية حالياً، لا الاستقالة». وأكد أنّ «الفتنة تحتاج إلى من يوقظها، ونحن لا نريد إيقافها، وليس لدينا السلاح لإيقافها». وفي السياق ذاته، رأى نائب رئيس حزب

RENAULT FLUENCE
THE HEAT IS ON 2011 MODELS
16,500 USD
INCLUDING VAT AND REGISTRATION

LIMITED QUANTITY

3 YEARS WARRANTY

BASSOUL-HENEINÉ S.A.L.
Sed El Bauchrieh: 01 684 684 - Ain El Mreisseh: 01 360 779